باردو في 2018/09/03

إلى السيد وزير النقل

عن طريق رئيس مجلس نواب الشعب

من السيد النائب رياض جعيدان

الموضوع: سؤال كتابي حول إضراب أعوان و إطارات شركة تونس للملاحة يوم 02 سبتمبر 2018.

تحية طيبة و بعد,

تبعا لأحداث ميناء حلق الوادي يوم 02 سبتمبر 2018 حيث تم إضراب أعوان و إطارات القيادة بشركة تونس للملاحة فوجد 2500 مسافر أنفسهم عالقين و محتجزين إلى جانب حوالي 700 سيارة بميناء حلق الوادي.

سادت حالة إحتقان كبرى وسط المسافرين و تعطل مصالحهم و إحتجاز بعض المسافرين علاوة على ذلك رصدت حالات صحية تتطلب التدخل الفوري في صفوف الاطفال و العجز.

حقيقة أمر مخجل و كارثي يمس من هيبة الدولة و صورتها, ينجر عنه إهتزاز الثقة بين الجالية التونسية بالخارج و الحكومة في ظل تكرر مثل هذه الحوادث على غرار التأخير المستمر لرحلات الخطوط الجوية التونسية.

الإضراب حق دستوري لكن من واجبكم تهيئة ما يلزم لذلك و الأخذ بعين الإعتبار وضع المسافرين من جاليتنا بالخارج.

على وزارة النقل تحمل المسؤولية كاملة أمام هذا التهاون و تردي خدمات كل من شركة الطيران الوطنية و الشركة التونسية للملاحة كما عليكم توضيح مايلي:

- لماذا لم تبرمج الجلسة الصلحية إلا مساء العودة المدرسية لأبناء عائلاتنا بالخارج و أنتم على علم بموعد الإضراب؟

- لماذا لم تحترموا إلتزاماتكم التي تعهدتم بها كتابيا إلى نقابة أعوان و إطارات الشركة التونسية للملاحة و هذا ما أدى إلى لخبطة و فوضى عاشتها جاليتنا بالخارج لدى عودتها إلى بلدان الإقامة؟

- لماذا لم تتحمل وزارتكم مسؤوليتها القانونية و الأخلاقية في إعلام المسافرين مسبقا بكل الوسائل الممكنة ؟

- لماذا لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الإضراب أو على الأقل إعداد التسخيرات الضرورية لضمان إستمرارية المرفق العام؟

- كيف إشتغلت خلية الأزمة على هذا الملف؟ و لماذا لم تقرروا إحداثها منذ بداية النزاع مع الطرف النقابي منذ أسابيع؟

باردو في 2018/09/03

لابد من ضمان حقوق الجالية التونسية بالخارج و المكانة المتميزة التي تستحقها.

في إنتظار ردكم, ندعوكم إلى أخذ التدابير اللازمة و الرادعة لعدم تكرار مثل هذه الحوادث و خاصة إصلاح القطاع ككل.

شكرا

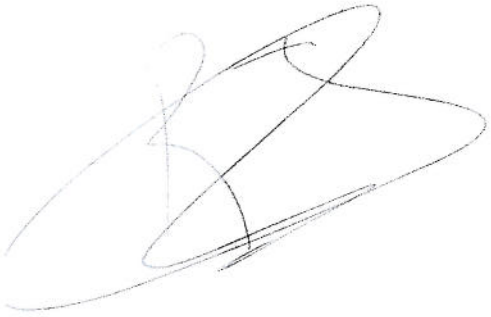

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

مجلس نواب الشعب
الواردات
2018 نوفمبر 06
رمز الإدارة ..... 1135

تونس في ..... 6 نوفمبر 2018

من وزيـر النقـل

إلى عنايـة السيـد رئيـس مجلس نواب الشعـب 110 / 39

**الموضـوع:** الإجابة على سؤال كتابي.

**المراجـــع:** - مراسلتكم عدد 1575 بتاريخ 10 سبتمبر 2018،
- مراسلتكم عدد 1590 بتاريخ 25 سبتمبر 2018،
- مراسلتنا عدد 39/91 بتاريخ 21 سبتمبر 2018.

**المصاحيب:** 01.

تبعا للمراسلات المشار إليها بالمرجع أعلاه، يشرفني بأن أوافيكم صحبة هذا بردّ وزارة النقل على السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد **رياض جعيدان** بخصوص إضراب أعوان وإطارات الشركة التونسية للملاحة يوم 02 سبتمبر 2018.

والســـــلام

عن وزيـر النقـل وبتفويض منـه
رئيـس الديـوان
لطفـي محيسـن

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

# رد وزارة النقـل على سؤال كتابي

| | |
|---|---|
| مصدر السؤال | النائب السيد رياض جعيدان |
| مرجع الإحالة | عدد 1575 بتاريخ 10 سبتمبر 2018 |
| نص السؤال | **حول إضراب أعوان وإطارات الشركة التونسية للملاحة يوم 02 سبتمبر 2018:**<br><br>تبعا لأحداث ميناء حلق الوادي يوم 02 سبتمبر 2018 حيث تم إضراب أعوان وإطارات القيادة بشركة تونس للملاحة فوجد 2500 مسافر أنفسهم عالقين ومحتجزين الى جانب حوالي 700 سيارة بميناء حلق الوادي...<br><br>على وزارة النقل تحمّل المسؤولية كاملة أمام هذا التهاون وتردي خدمات كل من شركة الطيران الوطنية والشركة التونسية للملاحة كما عليكم توضيح ما يلي:<br><br>- لماذا لم تبرمج الجلسة الصلحية إلا مساء العودة المدرسية لأبناء عائلاتنا بالخارج وأنتم على علم بموعد الإضراب؟<br><br>- لماذا لم تحترموا التزاماتكم التي تعهدتم بها كتابيا إلى نقابة أعوان وإطارات الشركة التونسية للملاحة وهذا ما أدى إلى لخبطة وفوضى عاشتها جاليتنا بالخارج لدى عودتها إلى بلدان الإقامة؟<br><br>- لماذا لم تتحمل وزارتكم مسؤوليتها القانونية والأخلاقية في إعلام المسافرين مسبقا بكل الوسائل الممكنة؟<br><br>- لماذا لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي الإضراب أو على الأقل إعداد التسخيرات الضرورية لضمان إستمرارية المرفق العام؟<br><br>- كيف إشتغلت خلية الأزمة على هذا الملف؟ ولماذا لم تقرروا إحداثها منذ بداية النزاع مع الطرف النقابي منذ أسابيع؟<br><br>لا بد من ضمان حقوق الجالية التونسية بالخارج والمكانة المتميزة التي تستحقها.<br><br>في إنتظار ردكم، ندعوكم إلى أخذ التدابير اللازمة والرادعة لعدم تكرار مثل هذه الحوادث وخاصة إصلاح القطاع ككل. |
| الهياكل المعنية | الشركة التونسية للملاحة<br>شركة الخطوط التونسية |

# رد وزارة النقل

**بخصوص خدمات شركة الخطوط التّونسية والشركة التونسية للملاحة:**

تُولي وزارة النقل الأهمية البالغة لتحسين الخدمات التي تسديها مختلف الهياكل الراجعة لها بالنظر والرفع من جودتها . ويتم في هذا الإطار التنسيق مع الأطراف ذات الصلة بقطاع النقل والإصغاء إلى المهنيين والمجتمع المدني والجهات لعرض طلباتها ومقترحاتها في الغرض. وتتم معالجة هذه الطلبات والمقترحات في إطار مخططات التنمية وبرامج الاستثمار للمؤسسات المعنية.

**بخصوص خدمات شركة الخطوط الجوية التونسية،**

أذنت وزارة النقل بإحداث خليّة تضم الأطراف المعنية، تقوم بالمتابعة الحينية لانتظام الرحلات الجوية حسب المطارات ، مع تحليل أسباب تأخير الرحلات، عند الاقتضاء، قصد وضع الحلول المستعجلة والتدخل السريع للحد من هذا الإشكال.

وفي نفس الإطار، تعمل المصالح الفنية لشركة الخطوط التونسية على القيام بعمليات الصيانة الضرورية للأسطول قصد الرفع من جاهزيته وبالتالي المحافظة على مستوى انتظام الرحلات.

إضافة إلى ذلك تمّ وضع برامج لتدعيم العنصر البشري بالمطارات التونسية للإسراع في عمليات فرز الحقائب وتلافي التأخير في عبور المسافرين.

كما تم تعزيز منظومة الأمن المعتمدة بالمطارات التونسية وتركيز أجهزة كاميرا حديثة ومتطورة تغطي تقريبا كل الفضاءات لمتابعة مسار أمتعة المسافرين بمختلف المراحل انطلاقا من عملية التسجيل إلى الفرز أو عند وصول الامتعة وذلك بهدف التصدي لظاهرة سرقة الأمتعة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة النقل أعدت مشروع برنامج لإعادة هيكلة مجمع الخطوط التونسية وإيجاد منوال جديد للتصرف فيه، يهدف خاصة إلى استرجاع توازناته عبر إقرار مجموعة من العناصر، على غرار تجديد الأسطول باقتناء طائرات جديدة لتجاوز إشكاليات التقادم والأعطاب الفنية للطائرات ونقص عددها، وكذلك الرفع من انتاجيّة الأسطول وتحسين جودة الخدمات لاسيما في ما يتعلقّ بانتظام مواعيد الرحلات. وتمت إحالة هذا المشروع إلى مصالح رئاسة الحكومة.

وفي نفس الإطار، وقصد إضفاء مزيدا من النجاعة على نشاطها، وضعت شركة الخطوط التونسية السريعة برنامج إصلاح اشتمل على الإجراءات التالية:

- إعلان استشارة دولية قصد كراء طائرتين على المدى الطويل مدة 12 سنة، لتجديد أسطولها، ابتداء من أواخر سنة 2018،
- القيام بعمليات صيانة كبرى للطائرة CRJ 900 ستنتهي خلال شهر نوفمبر 2018 وللطائرة ATR72 ستنتهي مع موفّى سنة 2018،

- تأجير طائرة من نوع MD87 لمدة 3 أشهر ابتداء من غرة جويلية 2018 لتأمين الحاجيات خلال صائفة سنة 2018.

## بخصوص خدمات الشركة التونسية للملاحة

تعقد الشركة التونسية للملاحة في بداية كل موسم صيفي اجتماعات على متن السفينتين "قرطاج" و"تانيت" يشارك فيها مجموعة من نواب الشعب إضافة إلى ممثلين عن الأطراف المتداخلة (وزارة النقل ، ديوان البحرية التجارية والموانئ ، الديوانة ، شرطة الحدود والأجانب، ديوان التونسيين بالخارج...) تخصّص للوقوف على مدى الإستعدادات لتحسين الخدمات وتأمين أحسن ظروف الإستقبال والسلامة لعودة الجالية التونسية بالخارج إلى أرض الوطن.

ويتم الأخذ بعين الإعتبار للملاحظات والتوصيات التي تثيرها هذه الأطراف. وفي هذا السياق اتخذت الشركة التونسية للملاحة وديوان البحرية التجارية والموانئ خلال الموسم الصيفي لسنة 2018 جملة من الإجراءات نذكر منها بالخصوص:

- تهيئة واستغلال فضاء إضافي بميناء حلق الوادي بمساحة 4000 م² (مخزن رقم 2) بطاقة استيعاب تقدّر بحوالي 150 عربة، مع تركيز مكاتب إجراءات ديوانية لإستيعاب النشاط الإضافي وتقريب الخدمات،
- تهيئة خزينة إستخلاص إضافية لفائدة مصالح الديوانة بالمحطة رقم 5 المخصصة لسيارات المسافرين لتفادي التنقلات الإضافية للمسافرين داخل الميناء،
- برمجة عدد من الرحلات بين مينائي مرسيليا وجرجيس (ذهابا وإيابا) لتيسير عودة التونسيين أصيلي الجنوب التونسي،
- ولتأمين نزول المسافرين بميناء جرجيس والقيام بالإجراءات الحدودية والديوانية في أحسن الظروف، قام ديوان البحرية التجارية والموانئ بتهيئة فضاء ميناء جرجيس وتجهيزه بالمعدات اللازمة وتأمين حمايته وإستعماله كمحطة بحرية،
- إحكام برمجة الرحلات الصيفية لسفن الشركة التونسية للملاحة بالتنسيق مع السلطة المينائية وجميع الناقلين البحريين المعنيين قصد ضمان عدم تزامن رسو أكثر من 04 رحلات في نفس اليوم،
- الإنطلاق المبكّر لعمليات الحجز بكامل وكالات الأسفار بتونس وأوروبا، وبمركز النداء وبموقع الواب للشركة،
- مواصلة العمل بالتعريفات التفاضليّة لفائدة الجالية التونسية ومنها منح مجانية النقل لبعض العائلات المعوزة المقيمة بالخارج بالتنسيق مع وزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج،
- تنويع الخدمات على متن السفن عبر إبرام إتفاقيات ثنائية مع بنوك تونسية، شركات عقارية وشركات مختصة في الإتصالات الهاتفية.

وبخصوص الإجابة على تساؤلات السيد النائب حول إضراب أعوان وإطارات الشركة التونسية للملاحة يوم 02 سبتمبر 2018:

**النقطة 1: حول دواعي برمجة الجلسة الصلحية مساء العودة المدرسية لأبناء الجالية التونسية بالخارج :**

تلقت وزارة النقل بتاريخ 07 أوت 2018 برقية إضراب صادرة عن الإتحاد الجهوي للشغل بتونس في حق النقابة الأساسية لإطارات وأعوان القيادة للأعوان البحريين بالشركة التونسية للملاحة تطالب من خلالها تفعيل المطالب المضمّنة بمحضر الجلسة المنعقدة بمقر وزارة النقل بتاريخ 16 مارس 2018 والمتمثلة في:

-الحق النقابي،
-مراجعة الأداء الضريبي المسلط على الشركة وعلى أعوان وإطارات القيادة،
-تفعيل منحة المؤهل لأعوان وإطارات القيادة،
- تفعيل منحة التوَقّف الفني حسب محضر الاتفاق،
-تفعيل محاضر الجلسات السابقة،
-تفعيل التسبقة عل منحة الإنتاج الربع سنوية والشهر الثالث عشر بقيمة 80% ،
- تعميم الإنتفاع بهبة عيد الإضحى والترفيع في تسبقة من 500 د إلى 600 د.

وقد تمت برمجة جلسات صلحية منذ يوم 14 أوت 2018 إلى غاية يوم 02 سبتمبر 2018، واتخذت وزارة النقل بمعيّة الشركة التونسية للملاحة جملة من الإجراءات قصد تطبيق ما ورد بمحضر الجلسة المذكورة سابقا والذي تضمّن بدوره نقاطا سبق المطالبة بها منذ 2016 و2017، وتمّ التوصّل إلى اتفاق حول جلّ النقاط إمّا بإسناد المطلوب (ومنها التسبقة عل منحة الإنتاج والشهر الثالث عشر بقيمة 80%، وتعميم الإنتفاع بهبة عيد الإضحى) أو بإسناد جزء من المطلوب أو بإقناع الطرف الإجتماعي بالتخلي عن بعض المطالب التي تتطلب أخذ قرارات تتجاوز وزارة النقل. وتم خلال هذه الجلسات الصلحية التوَصّل إلى اتفاق حول إسناد منحة التوقّف الفني، وبقيت النقطة المتعلقة بإسناد "منحة المؤهّل" عالقة ولم يتم التوصل إلى حل في شأنها وبقي الطرف النقابي متمسّكا بطلب تعويض "منحة المؤهل" بمنحة القيادة التي يتم صرفها للربابنة والضباط الميكانيكيين دون سواهم طبقا لمقتضيات الفصل 70 من القانون الأساسي للأعوان البحريين بالشركة التونسية للملاحة ، وأصر على تنفيذ الإضراب المبرمج لأيام 02، 03 و 04 سبتمبر 2018.

**النقطة 2: حول الإلتزامات تجاه نقابة أعوان وإطارات القيادة للأعوان البحريين للشركة التونسية للملاحة:**

لقد احترمت الشركة التونسية للملاحة الإلتزامات التي تمّ التعهّد بها كتابيا بما في ذلك منحة التوقّف الفني التي وافقت عليها رئاسة الحكومة بتاريخ 31 أوت 2018 وتمّ رفضها من الطرف النقابي أثناء جلسة يوم 02 سبتمبر 2018 باعتبار أنه لم يتم الإتفاق بين نقابات الإطارات والأعوان بالشركة حول الصنف الذي ستشمله هذه المنحة. وبقيت النقطة المتعلّقة بمنحة المؤهّل التي تمت

المطالبة بتعويضها بمنحة القيادة عالقة، حيث أشار ممثلو وزارة النقل والشركة التونسية للملاحة خلال الجلسة بعدم إمكانية اعتماد الفصل 70 من القانون الأساسي للأعوان البحريين الذي يتناول المنح التي يتم صرفها لربابنة السّفن أثناء فترة عطلتهم والتي من بينها منحة القيادة، كما تمّ التمسّك بعدم إمكانية اعتماد المنحة المطلوبة (منحة المؤهّل) بالنسبة لهذا الصنف من العملة باعتبار أنها غير منصوص عليها بالقانون الأساسي للأعوان البحريين، وبأن اعتمادها يتطلّب تنقيح القانون الأساسي بعد تناوله في إطار المفاوضات الإجتماعية والموافقة عليه وجوبا من قبل السلط المعنية. مع العلم أن الإنعكاس المالي لهذا المطلب قدّر بحوالي 800 ألف دينارا سنويا.
وتم خلال الجلسة الصلحية بتاريخ يوم الأحد 02 سبتمبر 2018 بمقر وزارة النقل وبحضور ممثل عن رئاسة الحكومة، مواصلة التفاوض حول نقطة "منحة المؤهّل" ، لكن المحاولة لم تفض إلى تغيير في موقف الطرف النقابي الذي تمسّك باستبدال منحة المؤهّل بمنحة القيادة ولم يقبل اقتراح الشركة التونسية للملاحة المتمثل في الموافقة على منحة خصوصية جزافية يقدّر انعكاسها المالي بحوالي 350 ألف دينارا بالنسبة لكل الأعوان المعنيين بها ، وتشمل منحة التوقّف الفني ومنحة المؤهّل.
مع العلم أنّ ممثلي النقابة أعربوا عن موافقتهم الشفاهية على المقترح المذكور لكنّهم تراجعوا عند تقديم المحضر للإمضاء.

**النقطة 3 : حول تحمل وزارة النقل لمسؤوليتها القانونية والأخلاقية في إعلام المسافرين مسبقا بالاضراب:**

اعتبارا لتواصل المفاوضات إلى غاية الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم 02 سبتمبر2018 ، كان هناك أمل للعدول على الإضراب. وحين أصر الطرف النقابي على تنفيذ الإضراب تم الشروع في إعلام المسافرين والإحاطة بهم.

كما قامت وكالة الشركة التونسية للملاحة بإعلام كل المسافرين الذين شرعوا في القدوم إلى ميناء حلق الوادي منذ الساعة الحادية عشر صباحا بالإضراب وأوقفت التسجيل وقام ديوان البحرية التجارية والموانئ بالتنسيق مع مصالح الديوانة وشرطة الحدود بإيقاف حركة دخول السيارات إلى الميناء. وتم تكوين فريق عمل من الشركة التونسية للملاحة وإدارة ميناء حلق الوادي وشرطة الحدود والأجانب للحوار مع المسافرين والإحاطة بهم وإعلامهم بتواصل التفاوض مع أعوان وإطارات القيادة على متن سفينة قرطاج في إطار عمل خلية الأزمة التي تم إحداثها للغرض.

**النقطة 4: بخصوص إتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الإضراب وإعداد التسخيرات الضرورية لضمان إستمرارية المرفق العام:**

إن تعدّد الجلسات التفاوضية يُعدّ دليلا على المساعي التي بذلتها وزارة النقل والأطراف المعنية الأخرى لتلافي الإضراب. وقد تمت مطالبة الطرف النقابي بتأجيله نظرا لتزامنه مع فترة العودة المدرسية لأبناء الجالية التونسية بالخارج.

وعندما تأكد إصرار الطرف النقابي على تنفيذ الإضراب أعدّت وزارة النقل أمر تسخير في قائمة أعوان القيادة المضربين والمتواجدين على متن السفينة قرطاج. وقد تمّ إعلام هؤلاء الأعوان يوم 2018/09/02 على الساعة التاسعة مساء رسميا بقرار التسخير عن طريق عدل منفذ. إلاّ أن

الأعوان المضربين واصلوا إضرابهم إلى أن تمّ الإتصال بهم هاتفيا من قبل المركزية النقابية حوالي الساعة العاشرة ليلا من نفس اليوم، وأعلمتهم بتعليق إضرابهم.

**النقطة 5: بخصوص تكوين خلية الأزمة**

تم تكوين خلية الأزمة بوزارة النقل يوم الأحد 02 سبتمبر 2018 مباشرة إثر الإنتهاء من الجلسة الصلحية المنعقدة بمقر الوزارة والتي انتهت بتأكيد تنفيذ الإضراب، وقد تواصل عمل هذه الخلية إلى حدود الساعة الثامنة ليلا من يوم الإثنين 03 سبتمبر 2018 عندما تمّ تأمين رحلة السفينة "تانيت". وتمثّلت أعمال هذه الخلية خاصة في :

- التفاوض مع الأعوان المضربين وتهدأة المناخ على متن السفينة قرطاج ومواكبة صعود المسافرين عليها يوم الأحد 02 سبتمبر 2018 ، وعلى متن السفينة تانيت يوم الإثنين 3 سبتمبر 2018،
- الإحاطة بالمسافرين المتواجدين على الرصيف وبالميناء وتوفير بعض الخدمات الأساسية المستعجلة لهم،
- تنظيم اجتماع تقييمي بإشراف السيد وزير النقل صبيحة يوم الإثنين 3 سبتمبر 2018 ورسم برنامج عمل تمّ اتباعه إلى حين انتهاء الأزمة.